مجتمع

فلوريدا تمنع وثائق تثبت تلقي لقاحات ضد كورونا

اتخذ حاكم فلوريدا رون دي سانتيس قراراً بحظر استخدام جوازات السفر الخاصة باللقاحات المضادة لكوفيد-19 في هذه الولاية الأميركية الواقعة جنوب شرقي البلاد، مشدداً على حماية «الحرية الشخصية» وعدم الإضرار بـ«الخصوصية». ويمنع الأمر التنفيذي موظفي الحكومة من إصدار أيّ «وثائق موحّدة» تثبت أنّ شخصاً ما تلقّى لقاحاً ذا صلة. كذلك منع الشركات الخاصة في فلوريدا من طلب أيّ نوع من الوثائق من زبائنها يثبت تلقّيهم لقاحاً أو حيازتهم مناعة بعد تعافيهم من الإصابة بفيروس كورونا الجديد. (فرانس برس)

«قطر الخيرية» تدعم القمح في الشمال السوري

تواصل جمعية قطر الخيرية، للعام الثاني على التوالي، تنفيذ مشروع «دعم سلسلة القيمة للقمح» في الشمال السوري. وقد غطّى المشروع احتياجات 200 عائلة، ما ساهم في تطوير وتحسين الإنتاج. ولم تتوقف الجمعية عند توفير المدخلات الزراعية وكذلك الخبز للمجتمع المحلي بالإضافة إلى التسويق، بل عملت على شراء محصول القمح بأسعار منافسة والاستفادة منه من ضمن آلية لإعادة دعم أبناء المنطقة بمادة الخبز. وتُعَدّ صوامع مارع الواقعة في شمال حلب، الأولى في المنطقة التي أعيد تأهيلها وتشغيلها. (العربي الجديد)

نساء كندا: طفح الكيل!

على الرغم من الإجراءات المفروضة للحدّ من تفشّي فيروس كورونا الجديد في البلاد، تظاهر أخيراً آلاف الكنديات والكنديين في مقاطعة كيبيك، وخصوصاً في مدينة مونتريال، تنديداً بالعنف ضدّ النساء. أتى ذلك بعد مقتل ثماني نساء في المقاطعة في خلال ثمانية أسابيع، وقد دعا المتظاهرون الحكومة إلى تشديد إجراءاتها لمكافحة هذه «الآفة».

وقد شهدت مونتريال المسيرة الكبرى من بين التظاهرات المختلفة التي قارب عددها العشرين في المقاطعة، إذ شارك فيها أكثر من عشرة آلاف شخص، وفق المنظّمين. وأطلق المتظاهرون هتافات، من بينها: «طفح الكيل... لا نريد أيّ ضحية إضافية» في خلال المسيرة التي أقيمت في أجواء هادئة في وسط مونتريال. كذلك رفع المشاركون لافتات حملت شعارات، من بينها «الحبّ لا يقتل» و«نريد إصلاحات قبل أن نموت كلنا». وكانت الشرطة الكندية قد أعلنت، أوّل من أمس، وفاة امرأة قبل أيام في شمال المقاطعة نتيجة جريمة قتل، ليمثّل ذلك الجريمة الثامنة التي تستهدف نساء في ثمانية أسابيع. ودعا مسؤولون من الهيئات الأربع المنظمة للتظاهرات والمدافعة عن النساء المعنّفات، حكومة رئيس وزراء كيبيك، فرنسوا لوغو، إلى بذل جهود إضافية، وخصوصاً على صعيد تمويل مراكز الإيواء لضحايا هذا العنف. يُذكر أنّ لوغو وعد، في مقابلة أجراها أخيراً، بأنّه سيهتم شخصياً بهذا الملف، متعهداً إعلان تدابير سريعة لتعزيز مكافحة العنف ضد النساء.

(العربي الجديد، فرانس برس)

(إيريك توما/ فرانس برس)

جامعات تركية تتقدّم عالمياً

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تسعى تركيا إلى تطوير جامعاتها لتحتل مراكز متقدمة عالمياً، وجذب المزيد من الطلاب الأجانب. واليوم، تحتل عدد من الجامعات التركية مراتب تتراوح ما بين الـ 400 و800 عالمياً، بحسب إحصائيات مؤسسة «تايمز» للتعليم (THE)، ومن بينها جامعات «صابنجي - Sabancı» في إسطنبول، و«كوتش - Koç» في إسطنبول، و«تشانقايا - Çankaya» في العاصمة أنقرة، و«بيل كينت - Bilkent» في أنقرة. وكانت 82 جامعة تركية قد دخلت نهاية عام 2019 قائمة أفضل 2500 جامعة حول العالم، بحسب إحصائية أعدها معهد المعلومات في جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة، بحسب الأداء الأكاديمي لهذه الجامعات. وتصدرت جامعة «حجي تبه - Hacetepe»، إحدى الجامعات الحكومية الكبرى في العاصمة أنقرة، الجامعات التركية، بفضل المقالات العلمية التي نشرتها خلال العام الدراسي 2019-2020.

واحتلت «حجي تبه» المرتبة الـ 534، وجامعة إسطنبول المرتبة الـ 582، فيما حلت جامعة إسطنبول التقنية في المرتبة الـ 698، وجامعة الشرق الأوسط التقنية في المرتبة الـ 706، وجامعة أنقرة في المرتبة الـ 787، وجامعة إيجة في المرتبة الـ 842، وجامعة غازي في المرتبة الـ 884، وجامعة بيلكنت في المرتبة الـ 894، ضمن القائمة التي ضمت أفضل 2500 جامعة حول العالم.

وتسعى تركيا إلى تطوير جامعاتها لتحتل مراكز متقدمة عالمياً. وتضم اليوم 207 جامعات، ما أدى إلى زيادة عدد الطلاب من 1,6 مليون إلى 8,4 ملايين طالب، بحسب إحصائية صدرت العام الجاري. ويقول الأستاذ في جامعة صقاريا عبد الملك يانغين، إنّ البلاد بدأت عام 2002 في تعزيز ميزانية التعليم العالي، لتصل اليوم إلى 256 مليار ليرة تركية (نحو 31 مليار دولار أميركي).

وعلى الرغم من سعي الجامعات للوصول إلى تصنيف متقدم عالمياً، إلا أن يانغين يقول لـ «العربي الجديد» إن تسهيل فرص التعليم، حتى لمن هم خارج تركيا، هو الهدف الأساس، سواء عبر المنح المجانية أو التبادل العلمي أو حتى تقليل تكاليف الدراسة، ما جعل بلاده مركز استقطاب حتى بالنسبة للطلاب الأوروبيين، وليس للعرب والأفارقة فقط.

ويقول مدير عام شركة «عالم إسطنبول» للقبول الجامعي، جهاد العويد، إن تركيا «ركزت بعد عام 2002 على تطوير الجانب الأكاديمي سواء بالنسبة للطلاب الأتراك أو الوافدين، وقد وزاد الاهتمام بالتصنيف العالمي لأن سياسة تركيا تعتمد على استقطاب أكبر عدد من الطلاب ودعم البحث العملي، وتقديم تسهيلات للطلاب الأجانب. ورأينا اهتماماً بالبنى التحتية كالمختبرات والمستشفيات وغيرها، واهتماماً بالكوادر وأدوات التعليم»، مشيراً إلى أن التنافس بين الجامعات التركية يساهم في التطور وتحسين التصنيف الدولي.

وحول أثر التصنيف العالمي على الجامعات، يقول العويد إن ذلك يزيد ثقة الطلاب والممولين بها، ويحث الباحثين على تقديم الدراسات والأبحاث لها والتعاون معها، موضحاً أن «الجامعات الحكومية التركية التي كانت ترفض التعاقد مع الشركات لاستقطاب الطلاب سابقاً، بدأت منذ عامين إبرام العقود»، مضيفاً في حديثه لـ «العربي الجديد» أنه «يزداد الحضور الدولي للجامعات التركية، بعد التسهيلات التي قدمتها للطلاب الأجانب، وزيادة الاهتمام باللغات والأبحاث وتقديم المنح. ورأينا خلال السنوات الأخيرة توجه طلاب من أوروبا والولايات المتحدة للدراسة في تركيا». ويقول أستاذ القانون في جامعة ماردين، وسام الدين العكلة، إن التعليم العالي بات أمراً أساسياً في تركيا، إلى جانب السياحة والصناعات العسكرية وزيادة الصادرات. والهدف هو تحسين تصنيف جامعاتها دولياً وزيادة عدد الطلاب الأجانب ونشر الأبحاث في مجلات علمية مصنفة، واعتماد معايير صارمة تتعلق بالحوكمة والمناهج والأبحاث، ليتحسن تصنيفها عالمياً. ويلفت العكلة، في حديث لـ «العربي الجديد»، إلى أن تصنيف مؤسسة «تايمز» الأخير، شمل الجامعات الخاصة في تركيا. وكان هناك جامعات حكومية أهم وأعرق من الجامعات التي تحسن تصنيفها، مثل جامعة إسطنبول التقنية، موضحاً أن الجامعات الخاصة في تركيا، مثل كوتش، تستعين بأساتذة تخرجوا من جامعات عالمية كبرى، وخصوصاً أنها تعتمد اللغة الإنكليزية.

طلاب أجانب

ويزداد سعي تركيا لجذب 350 الف طالب أجنبي، وقد حلت في المرتبة الخامسة عالمياً لناحية استضافة الطلاب من الخارج، بعدما زاد عدد الجامعات والكوادر التعليمية من 24 الف إلى 68 الف و500. ويدرس في تركيا نحو 200 الف طالب أجنبي، نال بعضهم الفرصة عبر برامج المنح الدراسية، أو التسجيل فيها من خلال إمكاناتهم المادية.

تحقيق

رغم توقيع اتفاقيات سلام عدّة، فإنّ المخاطر الناجمة عن الألغام ما زالت قائمة في مناطق عدّة من السودان، نتيجة عدم تأهيل

ألغام السودان
الإزالة الكاملة حلم بعيد المنال

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

توقّفت الحروب في عدد من مناطق النزاع في السودان وتمّ التوقيع على عدد من اتفاقيات السلام، إلا أنّ الدولة ومنظمات المجتمع المدني تدقّ ناقوس الخطر، بما أنّ الألغام المزروعة في البلاد تشكّل تهديداً قائماً. وتسعى البلاد إلى أن يكون احتفال العالم بـ«اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام»، الذي يصادف في الرابع من شهر إبريل/ نيسان من كل عام، مناسبة لنفخ روح جديدة في جهود مكافحة الألغام وزيادة التوعية بمخاطرها. وطوال العقود الماضية، لقي آلاف الأشخاص من المدنيين مصرعهم أو تعرّضوا لإعاقات مستديمة، نتيجة زرع الألغام بواسطة أطراف النزاعات، في جنوب السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، أو نتيجة للإبقاء على الذخائر والقذائف غير المنفجرة بعد نهاية المعارك.

ورغم توقّف الحرب في تلك المناطق، لا تزال الأمم المتحدة تصنّف السودان، كواحد من بين أكثر الدول تضرراً من الألغام الأرضيّة والمتفجّرات. وتضع الحكومة السودانية الحالية عملية إزالة ومكافحة الألغام، ضمن أولوياتها القصوى، لارتباطها بالسلام المستدام الذي تسعى لتحقيقه خلال الفترة المقبلة، لاسيما بعد توقيعها إلى اتفاقيات سلام دائم وشامل، في العام الماضي، مع فصائل الكفاح المسلّح، كما تعمل الحكومة على ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والفعّالة لضحايا الألغام، ودمجهم في المجتمع، على أساس احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

يوضح مدير المركز القومي لمكافحة الألغام، العميد خالد حمدان، في تصريح خاص لـ« العربي الجديد»، أنّ السودان بدأ جهوده لإزالة الألغام منذ العام 1997 بعد توقيعه على اتفاقية «أوتاوا»، الخاصة بمكافحة الألغام، ثم صادق عليها في العام 2003، ليدخل في العام الذي يليه، في اتفاق مع الأمم المتحدة لتنظيف حقول الألغام في مناطق النزاع. وأضاف أنّ تلك الجهود نجحت في إعلان كلّ ولايات شرق السودان، وهي القضارف والبحر الأحمر وكسلا، ولايات خالية من الألغام والذخائر غير المنفجرة، كما تمّ تنظيف أجزاء واسعة من إقليم دارفور، غرب البلاد، من الذخائر غير المنفجرة.

وأشار حمدان إلى أنّ المهمّ الأكبر بالنسبة إليهم الآن، هو تنظيف ولاية جنوب كردفان والنيل الأزرق، خاصة بعد توقيع الحكومة على اتفاق سلام مع عدد من الحركات المسلّحة. وأضاف أنّه تصاحب جهود إزالة الألغام، جهود أخرى تتعلق بالتوعية والتثقيف بمخاطر الألغام، وكشف عن أنّ البرنامج القومي للمكافحة، تمكّن من إدخال منهج التوعية ضمن المنهج الدراسي في مناطق النزاع، عدا جهودهم في تقديم الدعم لضحايا الألغام في البلاد، رغم قلّة الأموال المخصصة للموضوع، سواء من الحكومة أو من المانحين الدوليين.

وأوضح مدير المركز القومي لمكافحة الألغام، أنّ من أبرز مشاكل القضاء على الألغام، ضعف التمويل الذي تقدمه الحكومة أو الأمم المتحدة، مقارنة بحجم الخطر، كما أشار إلى أنّ جائحة كورونا والتدابير الاحترازية المصاحبة، أثّرت سلباً على نشاط إزالة الألغام، إضافة إلى هشاشة الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، ووعورة الطرق، وأكّد أنّ فرق الإزالة لا يمكنها العمل إلا في وضع أمني مستقر، هذا غير مشكلة بعض البلاد الإزالة، التي أصبحت قديمة، إذ هي تعمل منذ العام 2002، وهي بحاجة إلى صيانة وتجديد.

وكشف حمدان أنّ خططهم للعام المقبل والأعوام التالية، تهدف إلى الوصول إلى إعلان السودان، دولة خالية من الألغام، على أن تزول كلّ المشاكل ليمضي العمل بوتيرة أسرع. وسيتمّ التركيز على مناطق بعينها، مثل جنوب كردفان والنيل الأزرق، لاسيما بعد الأنباء المتداولة حالياً عن قرب التوقيع على اتفاق سلام جديد مع الحركة الشعبية للتحرير، بزعامة عبد العزيز الحلو، كما كشف عن اتفاق سوداني- تشادي، لتنظيف القرى والمناطق الحدودية من الألغام.

وتنشط في السودان مجموعة من منظمات المجتمع المدني للعمل في مكافحة الألغام، مثل الحملة السودانية لمكافحة الألغام، وهي شبكة منظمات وطنية تعمل في مجال برنامج الألغام للأغراض الإنسانية. يقول الصادق عبيد، مدير الحملة السودانية لمكافحة الألغام لـ«العربي الجديد»، إنّ الوضع خطر بسبب زرع الألغام، حتى في المناطق التي أعلنت خالية منها من قبل. وأوضح أنّ الكثير من المناطق، تسجّل حوادث لضحايا مدنيين سواء في شرق السودان أو غربه أو جنوبه، كما أنّ مشكلة مخلّفات الحرب تلقي بظلالها السلبية في إقليم دارفور، وهي لا تقلّ خطورة عن الألغام.

ويضيف عبيد، أنه رغم جهود الحكومة والأمم المتحدة منذ العام 2004، إلا أن هناك ألغاماً في الكثير من المناطق، ومردّ ذلك لعدم تأهيل منظمات وطنية للقيام بالمهمة أو نتيجة للعشوائية في زرع الألغام من كافة أطراف النزاعات والحروب، حيث يتمّ ذلك الزرع، دون التقيّد بشروط اتفاقية «أوتاوا»، التي تلزم الأطراف المتحاربة بوضع الألغام في حقول وإحداثيات معروفة، بحيث يمكن الرجوع إليها وإزالتها بسهولة متى ما زال الخطر، مضيفاً إلى أنّ الإتفاقية بين حكومة السودان والأمم المتحدة، الخاصة بإزالة الألغام، والتي تمّ تجديدها لأكثر من مرّة، لم تصل بعد لغاياتها بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية وهجرة المواطنين.

وحول دور المجتمع المدني، ذكر أنّ منظماته الفاعلة تعمل في محور مناصرة اتفاقية «أوتاوا»، كما تعمل المنظمات في مجال المساعدة في الإزالة والتوعية والتثقيف ودعم الضحايا وعلاجهم وتأهيلهم وتعويضهم، خاصة في مجال الأطراف الصناعية والمساعدة في إدماجهم في الحياة الطبيعية وتوفير سبل كسب العيش لهم، وتأهيلهم نفسياً، مؤكداً أنّ نقطة الضعف الأساسية في مجال مكافحة الألغام تتصل بضعف المساعدة التي تقدم للضحايا.

من جانب آخر، أوضح الصادق عبيد، أنّ المنظمات الوطنية تضغط مؤخراً على الحكومة الانتقالية، للتوقيع على اتفاقية وقف استخدام القنابل العنقودية، لما فيها من أضرار إنسانية جسيمة خاصة على المدنيين، وذكر أنّ الحكومة التي جاءت على أكتاف ثورة شعبية، رفعت شعارات نبيلة ينبغي أن تسرع الخطى للتوقيع على تلك الاتفاقية من أجل مصلحة الإنسانية.

منظمات وطنية للعمل على إزالة تلك الألغام والتوعية حول تلك القضية من جهة، ومن أخرى نتيجة عشوائية زرعها

لقي آلاف المدنيين مصرعهم نتيجة الألغام (سيجون هاينا/فرانس برس)

132,750,645
متراً مربعاً هي المساحة التي تمكن السودان من تنظيفها من الألغام بدعم دولي، بحسب ما أعلن في العام الماضي

حصر مخلفات الحرب يحتاج جهوداً مضاعفة إضافة إلى العمل على إزالتها

متفجرات تهدد نصف مليون ليبي

طرابلس ـ **العربي الجديد**

ما زالت مخلفات الحرب تهدد حياة المواطن الليبي في مناطق عديدة كانت مسرحاً للقتال بين الأطراف المتصارعة في خلال السنوات الماضية، في وقت يعتزم فيه ناشطون كثر عن أسفهم للتغاضي سلطات البلاد عن حجم الخطر الذي تتسبب به تلك المخلفات، لا سيما الألغام. وأخيراً، أعلنت وزارة الصحة في حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا عن وفاة طفل وإصابة أربعة آخرين من جرّاء انفجار لغم أرضي في منطقة عين زارة، في جنوب طرابلس، بالإضافة إلى إصابة أحد الرعاة في مدينة سرت (إلى شرق العاصمة)، من جرّاء انفجار لغم أرضي في ضواحي المدينة. وأشارت الوزارة إلى أنّ المصابين نُقلوا إلى مستشفى بن يد الراعي في سرت، في حين أصيب بعدد من الشظايا في صدره. بالتزامن، أعلن مستشفى الجلاء في بنغازي، شرقي البلاد، عن إصابة ثمانية أطفال من جرّاء انفجار مخلفات حرب في حيّ زمزم بالمدينة. وبحسب بيان للمستشفى، فإنّ الأطفال المصابين والذين تراوح أعمارهم ما بين 11 عاماً و16، راوحت إصاباتهم ما بين متوسطة وبليغة، وما زال عدد منهم يتلقى الرعاية الطبية اللازمة.

وفي خلال الأشهر الماضية، أعلنت جهات أمنية عدّة في ليبيا عن إشرافها على تفجير كميات مختلفة من الألغام التي عملت على إزالتها فرق الهندسة العسكرية بعد انتهاء الحرب في مناطق مختلفة من البلاد. وفي هذا الإطار، يشير عبد العاطي الجطلاوي، الضابط في إدارة الهندسة العسكرية في طرابلس، إلى أنّ «مخلفات الحرب متنوعة، منها الألغام ومنها القذائف والمفخخات المنتشرة على امتداد البلاد، لذا فإنّ حصرها يحتاج جهوداً مضاعفة إضافة إلى العمل على إزالتها». ويتحدث الجطلاوي لـ«العربي الجديد»، عن عوائق كثيرة، شارحاً أنّ من بين تلك العوائق التي تواجه فرق الهندسة العسكرية «الإمكانيات المتدنية واتساع رقعة ميادين الحروب. وهو ما يصعب عملية ملاحقة المخلفات وتدميرها».

وتلقى قضية مخلفات الحرب ومخاطرها وتهديدها المواطنين اصداء دولية، فقد جدّدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، التعبير عن قلقها حيال استمرار تهديد مخلفات الحرب حياة المواطن الليبي، وقدّرت عدد المعرّضين إلى خطر الألغام والمفخخات بنصف مليون شخص، وفق بيان أصدرته أخيراً. وأوضحت المنظمة أنّ من بين هؤلاء 63 ألف نازح و123 ألف عائد من النزوح، إلى جانب 145 ألف مواطن مقيم و175 ألف مهاجر غير قانوني في البلاد. وأشارت «يونيسف» في بيانها نفسه، إلى استمرار عملها مع الهيئات الحكومية، بما في ذلك المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب، ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، بهدف «ضمان حصول الأطفال المصابين وذويهم على الدعم الملائم». يُذكر أنّ الجطلاوي يرى في رقم نصف مليون مجرّد رقم تقديري.

على الرغم من تراجع الأخبار المتعلقة بضحايا مخلفات الحرب، يؤكد الجطلاوي أنّ «خطرها ما زال ماثلاً، خصوصاً في مناطق الأرياف وفي المزارع وفي داخل الأحياء السكنية المحاذية لميادين الحروب السابقة». وفي هذا الإطار، يقول عبد المطلب دبنون، من سكان مدينة سرت، لـ«العربي الجديد»، إنّ «المقذوفات ما زالت تنتشر في الأحياء البعيدة عن قلب المدينة، وما زال الأهالي يكتشفون بين حين وآخر حفراً طُمرت فيها ذخائر وأسلحة». لافتاً إلى أنّ «فرق الهندسة العسكرية لم تمسح بعد كل الأحياء المحيطة بالمدينة، خصوصاً المزارع والأحياء السكنية التي كان يتخذها مقاتلو تنظيم داعش نقاط تمركز لهم قبل دحرهم من المدينة قبل أربعة أعوام».

وأعلنت سلطات البلاد بالاشتراك مع منظمات دولية عن تفجير كميات كبيرة من الذخيرة والألغام. وبحسب تصريحات صحافية أدلى بها عضو اللجنة العسكرية المشتركة محمد الترجمان قبل فترة، فقد تمّ تفجير خمسة أطنان من الألغام في فترات سابقة، مشيراً إلى أنّ جهود نزع الألغام من كامل منطقة سرت ومحيطها تحتاج إلى وقت أطول من المتوقع. وأوضح الترجمان أنّ المرحلة الثانية من عملية البحث عن الألغام ومخلفات الحرب في المنطقة الواقعة غرب سرت، بدأت أخيراً، ومن المرجّح العثور على أكثر من طنّين من المخلفات فيها. ويعلّق دبنون قائلاً لـ«العربي الجديد»، إنّ «هذه الجهود تنصب في مناطق في خارج سرت، علماً أنّ الأخيرة ما زالت موبوءة بكميات لا تقدر من الذخائر والقنابل التي ما زالت فاعلة وتحصد أرواح الناس بين فترة وأخرى».

من جهتها، أعلنت البعثة الأوروبية التي تشارك في جهود تدمير مخلفات الحرب في البلاد، عن إزالة فرقها أكثر من 70 طناً من المخلفات وإتلافها، وذكرت البعثة أنّ مخلفات الحرب تسبّبت في خلال العام الماضي في أكثر من 200 ضحية في جنوب العاصمة طرابلس وحدها، وأكدت أنّ «ليبيا تملك أكبر مخزون ذخيرة غير خاضع للرقابة في العالم». ونقلت البعثة عن الأمم المتحدة تقديرها لمخلفات الحرب في ليبيا بما بين 150 ألف طنّ و200 ألف من الذخيرة غير الخاضعة للرقابة في مختلف أنحاء البلاد.

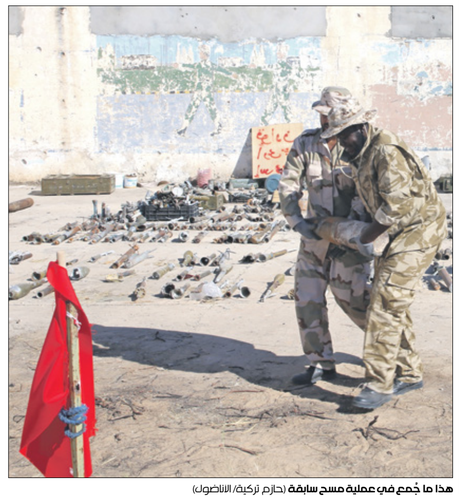
هذا ما جُمع في عملية مسح سابقة (حازم تركية/الأناضول)

نقص التمويل يُصعّب إزالة مخلفات الحروب

في خلال السنوات الأخيرة، سجّل العالم ارتفاعاً في نسبة ضحايا الألغام. وعلى الرغم من استمرار الحروب ونشوب صراعات جديدة، فإن الجهات المعنية خفضت التمويل اللازم لإزالتها

فسبكة

أعادت صفحات عدّة على موقع «فيسبوك» نشر بيان منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) بخصوص الإصابات الأخيرة التي تعرّض إليها أطفال في ليبيا من جرّاء مخلفات الحرب. ونقلت تلك الصفحات عن «يونيسف» قلقها من احتمال ارتفاع وتيرة مثل تلك الحوادث، الأمر الذي يؤثر على سلامة الأطفال، كما كانت الحال في الحوادث الأخيرة الموسّفة. كذلك نقلت عزم المنظمة مواصلة دعم الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

رئما تنتهي الحروب ويتوقف دويّ الانفجارات، لكن مخلفاتها من ألغام أرضية وقنابل عنقودية وذخائر غير متفجرة وغيرها تبقى موجودة، وقد تستمرّ لعقود وتؤدّي إلى سقوط آلاف الضحايا من قتلى وجرحى سنوياً. ويُقدّر عدد الأشخاص الذين أصيبوا أو قتلوا في عام 2019 بسبب انفجار الألغام ومخلفات الحروب حول العالم بأكثر من 5552 شخصاً، بحسب آخر إحصاءات منظمة «مرصد الألغام الأرضية»، وإن كانت ترجّح أن تكون الأرقام أعلى من تلك الموثّقة.

وأطراف النزاع (الدول أو الجماعات المسلحة) يتركون غالباً الأراضي مزروعة بآلاف الألغام والقنابل العنقودية ومخلّفات الحروب، ما يحرم السكان ولسنوات بعد انتهاء تلك الحروب رسمياً، من استغلال تلك الأراضي واستصلاحها زراعياً، أو إقامة المشاريع الإنمائية كالمستشفيات والمدارس وبناء البيوت أو حتى المشي فيها، كل خطوة في تلك المناطق المليئة بالألغام ومخلفات الحرب قد تعني الموت. ويقع أطفال كثر ضحية للألغام بسبب أشكالها الجذابة أحياناً والملوّنة، فهم قد يظنون أنّها ألعاب. وتشير المنظمة إلى أنّ المدنيين يشكلون 80 في المائة من الضحايا، ونصف هؤلاء تقريباً (43 في المائة) من الأطفال.

وبمناسبة اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام، والذي يصادف في الرابع من إبريل/ نيسان من كل عام، ناشد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس الدول التي لم تنضمّ بعد إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (اتفاقية أوتاوا) بفعل ذلك. ومنذ إعلان الاتفاقية في عام 1997، انضمت إليها 164 دولة. وقد أُحرز تقدّم ملموس منذ ذلك الوقت وأزيلت ملايين الألغام وأعلنت 31 دولة أنّ أراضيها خالية من الألغام والذخائر الحربية. في المقابل، فإنّ عشرات الدول ما زالت تعاني بسبب زرع مساحات واسعة من أراضيها بالألغام ومخلفات الحروب، بالإضافة إلى سقوط كثير من الضحايا. ومن بين أبرز تلك الدول سورية والعراق ولبنان وفلسطين وأفغانستان واليمن وليبيا. وفي خلال السنوات الخمس الأخيرة، ارتفعت نسبة الأراضي المزروعة بالألغام وأعداد الضحايا، بعدما كان العالم قد سجّل نسبة الانخفاض الكبرى في عدد الضحايا في عام 2013. جاء ذلك مع تزايد الصراعات في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم. وتزايد استخدام الجماعات المسلحة لتلك الألغام والمتفجرات، بالإضافة إلى اعتمادها من قبل الدول في ضرباتها العسكرية، وخصوصاً القنابل العنقودية التي لا تنفجر بالضرورة مباشرة. وعلى الرغم من حظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتصديق 164 دولة على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ما زال نحو 110 ملايين لغم مضاد للأفراد مزروعة حول العالم، بحسب تقديرات «مرصد الألغام الأرضية». وتشير المنظمة إلى أنّ عدد الذين جرحوا أو قتلوا ما بين عامَي 1999 و2017، بسبب الألغام الأرضية ومخلّفات الأسلحة، يصل إلى نحو 120 ألف شخص معظمهم من المدنيين.

80 في المائة من ضحايا الألغام مدنيون ونصفهم تقريباً من الأطفال

من جهتها، تربط الأمم المتحدة ومنظمات دولية عاملة في هذا المجال، بين ارتفاع أرقام المصابين والقتلى وخفض التمويل لتنظيف المناطق الملوّثة بالألغام والقنابل وزيادة الوعي بين السكان للتعامل مع مخلفات تلك الحروب ريثما تُزال. وتشير منظمة «مرصد الألغام الأرضية» إلى مساهمة 45 جهة مانحة بنحو 650 مليون دولار أميركي في عام 2019 لإزالة الألغام من المناطق الأكثر تضرراً، ما أدّى إلى انخفاض أعداد الضحايا بنسبة سبعة في المائة مقارنة بالعام الذي سبقه والذي شهد كذلك انخفاضاً في التمويل. كذلك منعت القيود المتعلقة بتفشي فيروس كورونا الجديد في خلال العام الماضي الناجين والأشخاص الذين أصيبوا نتيجة انفجار تلك المخلفات، من الحصول على الخدمات اللازمة في عدد من الدول المتضررة.

وعلى الرغم من تضمين مجلس الأمن الدولي في نيويورك هذه القضية في تقاريره ومتابعته عمليات حفظ السلام، فإنه لم يخصّص إلا عدداً محدوداً من المباحثات المنفردة. في هذا السياق، سوف تعقد فيتنام التي ترأس المجلس لهذا الشهر، جلسة رفيعة المستوى لمناقشة الموضوع والتشاور مع الدول لصياغة مشروع قرار إضافي يشمل تقديم تقارير دورية، بما يشمل نشاطات الأمم المتحدة المتعلقة بالأمر، من بينها إزالتها للألغام لأغراض إنسانية والمساعدة في تدميرها والتخلص منها والعمل على معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات حرب وغيرها. يُذكر أنّ بلجيكا وهولندا حاولتا في أثناء عضويتهما لمجلس الأمن في عام 2018، تقديم مشروع قرار من بين أهدافه تخصيص جلسات نقاش منفردة والحصول على تقارير دورية، إلا أنّ اعتراض إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب حال دون تقديمه.

وكانت إدارة ترامب قد أعلنت في العام الماضي عن رفعها القيود المفروضة على نشر القوات الأميركية الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وجاء ذلك بعد حظر كانت إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما قد فرضته منذ عام 2014، على الرغم من أنها لم تنضم إلى اتفاقية أوتاوا.

في مهمّة إزالة الغام في ليبيا (محمود تركية/ فرانس برس)

قصة لاجئ

خاض اللاجئ الفلسطيني فؤاد يوسف تجارب كثيرة، متنقلاً بين الدول العربية، وقد شارك في الكفاح المسلح ضد إسرائيل

فؤاد يوسف
سُجنت أكثر من 15 مرة

صيدا ـ **انتصار الدنان**

يذكر فؤاد عبد الله يوسف (84 عاماً)، وهو لاجئ فلسطيني من قضاء صفد في فلسطين، أن والده كان تاجراً، ويملك أرضاً كان يزرعها بمساعدة بعض العمال. في ذلك الوقت، كان أهالي قرية بنت جبيل (جنوب لبنان) يأتون إليه لشراء الأرز والسكر وغيرهما من المواد الغذائية.

خرج يوسف من فلسطين وهو في الحادية عشرة من عمره برفقة عائلته بعدما بدأ الطيران الإسرائيلي بقصف العديد من القرى الفلسطينية، وكانت قد سقطت صفد وغيرها. تنقل وعائلته بين عدد من قرى جنوب لبنان، قبل أن يستقر بهم الحال في مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين في مدينة صور (جنوب لبنان). يقول: «عشنا في الخيم مدة طويلة وكنا ندرس في شوادر». لم يتمكن من العودة إلى الدراسة إلا بعدما افتتح والده دكاناً صغيراً وعملت والدته في البساتين.

يضيف: «تلك المرحلة كانت صعبة جداً. عمل الفلسطينيون ومن بينهم أمي وأبي وأنا في زراعة القطن». ويوضح: «أنهيت تعليمي الابتدائي في مخيم الرشيدية، ثم انتقلت إلى مدرسة أخرى تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). أنهيت المرحلة المتوسطة. وفي الصيف، كنت أذهب مع أبي إلى صور لشراء البضاعة من التجار، فأحب صاحب أحد المحال التجارية عملي وعرض عليّ العمل معه. وبالفعل، بدأت العمل معه، وشيئاً فشيئاً زاد راتبي».

عام 1958، التحق يوسف بحركة القوميين العرب، ثم بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. يتذكّر: «كان بيتي في الرشيدية مستودعاً للأسلحة، وكانت المجموعات الفدائية تخرج من منزلي. في وقت لاحق، بدأت المضايقات، وقد سجنت أكثر من 15 مرة». في عام 1975، العام الذي شهد بدء الحرب الأهلية في لبنان، ترك مخيم الرشيدية وتوجه إلى بيروت. «انتقلت إلى العمل العسكري ثم عملت في اللجنة الاجتماعية الطبية، وكانت مسؤوليتي تحتم عليّ الاهتمام بعائلات الشهداء وبالمهجرين والفقراء. استأجرت منزلاً في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين في بيروت، ومن ثم انتقلت للعيش في منطقة الرويس في بيروت، وذلك بعد نكبة مخيم تل الزعتر (شرقي بيروت)».

وعندما دخل الجيش السوري إلى لبنان عام 1976 «تعرضت لمحاولة اغتيال. وفي عام 1981 ذهبت إلى بلغاريا للدراسة مع مجموعة من الشباب لمدة ثلاث سنوات. بعد عودتي من بلغاريا توجهت نحو سورية، ومنها إلى لبنان حيث استقررت في محافظة البقاع. بعدها، انتقلت إلى الجزائر، ومنها إلى تونس، حيث بقيت مدة 14 عاماً، قبل أن أعود إلى لبنان».

التوعية اساسية للاطفال في باكستان

خطر الألغام

توعية مستمرة لإنقاذ أرواح المدنيين

تعدّ الألغام الأرضية أداة من أدوات الحرب، وغالباً ما يكون المدنيون الضحية، سواء خلال الحروب أو حتى بعد انتهائها. عام 2018، ناهز عدد ضحايا الألغام الأرضية في مناطق الصراعات حول العالم 7 آلاف شخص، بين قتيل وجريح، بحسب «الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية». والعام الماضي، أعلنت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» أنّ النظام السوري وروسيا يواصلان استخدام الذخائر العنقودية، مشيرة إلى أن أكثر من 80 في المائة من ضحايا هذه الذخائر في العالم منذ عام 2010 كانوا في سورية.

هذا التهديد للأرواح، دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها 60/97 المؤرخ في 8 ديسمبر/ كانون الأول 2005، إلى تخصيص الرابع من إبريل/ نيسان من كل عام يوماً دولياً للتوعية بالألغام والمساعدة في الأعمال المتعلقة بها.

وفي عام 2018، نسّقت إدارة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام جهود صياغة استراتيجية الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام 2019 - 2023. ومن أهم جوانب الاستراتيجية أنها تمثّل إطاراً للمساءلة لمنظومة الأمم المتحدة وتقدم نظرية التغيير لمشاركة الأمم المتحدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وتقول الأمم المتحدة إنه خلال العام الجاري، ستتطلّب تحديات جائحة كورونا المثابرة. وسيتواصل العمل، وستزال الألغام الأرضية والذخائر المنفجرة، وسيتواصل العمل على وضع استراتيجيات الخروج وتنمية قدرات الشركاء الوطنيين. كما ستواصل الجهات المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام جهودها للتكيف مع التغييرات.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس/ Getty)

مطالبة بوقف زرع الالغام في البوسنة والهرسك

معرض للتوعية بخطورة الالغام في اوكرانيا

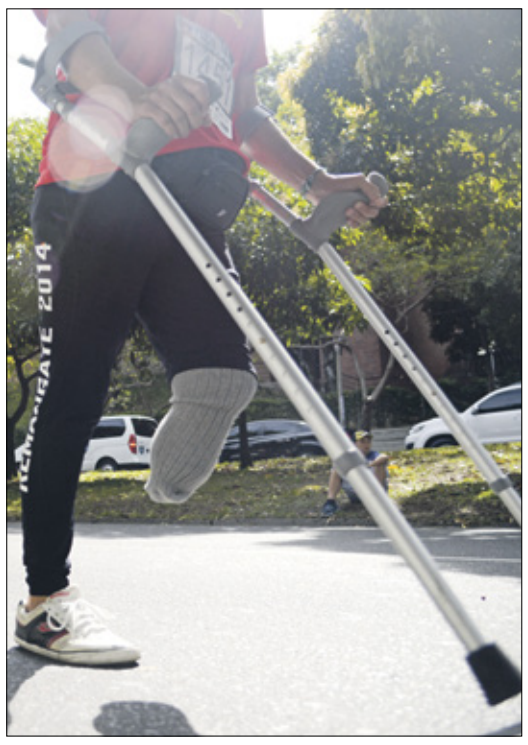

احد ضحايا الالغام في كولومبيا

كثر هم ضحايا الالغام الذين سقطوا في افغانستان

يعمل على ازالة الالغام في اذربيجان

اصيب بانفجار لغم ارضي في جنوب السودان